الصباح الاقتصادية
12
العدد 3059 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 18 شعبان 1439 - الموافق 4 مايو 2018
Friday 4 May 2018 - No.3059 - 11 th Year

على هامش مشاركته في الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ببيروت

بوزير: الكويت تسعى لزيادة آفاق التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال

اكد الامين العام المساعد لقطاع كشف الفساد والتحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالكويت الدكتور محمد بوزير السعي لفتح مزيد من آفاق التعاون مع وحدات الإخبار المالي على المستوى الدولي خصوصا في مجال مكافحة جريمة غسل الاموال.

جاء ذلك في تصريح ادلى به بوزير على هامش مشاركته في الملتقى العربي لهيئات مكافحة الفساد ووحدات الاخبار المالي الذي انطلقت فعالياته بالعاصمة اللبنانية بيروت بمشاركة خبراء من عدد من الدول العربية والأجنبية.

وقال بوزير ان «مشاركتنا في الملتقى تندرج في اطار فتح آفاق التعاون مع وحدات الاخبار المالي خصوصا في مجال جريمة غسل الاموال» معتبرا ان التعاون وتبادل الخبرات امران ضروريان في مكافحة الفساد.

وتطرق في هذا السياق الى الجهود المبذولة في دولة الكويت في مجال مكافحة الفساد قائلا ان الهيئة العامة لمكافحة الفساد تمكنت من جمع أكثر من 98 بالمائة من اقرارات الذمة المالية بالنسبة للموظفين العموميين في الكويت.

كما اشار الى ما تبذله الهيئة من جهود تثقيفية مؤكدا انها تعكف على اعداد استراتيجية وطنية بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لتكون خارطة طريق في مكافحة الفساد في القطاع العام.

واضاف ان الهيئة تواصل كذلك تلقي البلاغات «وقد استطاعت ان تحيل عددا كبيرا منها الى جهة الاختصاص في النيابة العامة».

وقال ممثل رئيس الوزراء اللبناني النائب باسم الشاب في كلمته بالجلسة الافتتاحية ان «مكافحة الفساد تتطلب تضافر جهود كافة الاوساط في المجتمع» معتبرا ان «التشريع على اهميته الا انه يبقى غير كاف بمفرده».

وابرز الشاب المميزات التي يتمتع بها لبنان والتي يمكن ان تساعده في مكافحة الفساد كتوفر الديمقراطية والحريات العامة والقضاء المستقل مشددا على اهمية التعاون العربي في محاربة الفساد.

من جهته تناول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في كلمته دور هيئة التحقيق الخاصة في لبنان وهي هيئة مستقلة ذات طابع قضائي مبينا ان مهمتها تلقي البلاغات وطلبات المساعدة واجراء التحقيقات في العمليات التي يشتبه بأنها تشكل جرائم غسل للاموال او تمويل للارهاب وقد جرى توسيع صلاحياتها في عام 2015 لتشمل مكافحة الفساد.

من جانبه قال امين عام هيئة التحقيق الخاصة في لبنان ورئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (مينافاتف) عبد الحفيظ منصور ان من «اكبر دلائل تفشي الفساد حجم مبالغ الرشاوي التي تدفعها المؤسسات والافراد والمقدرة بـ1,5 تريليون دولار سنويا على النطاق العالمي».

واضاف ان «دراسات البنك الدولي تظهر ان خسائر الفساد تشكل ما معدله 2 بالمئة من الناتج القومي العالمي وتعادل حوالي 10 مرات قيمة المساعدات المقدمة للدول النامية» مشيرا الى ان البنك الدولي يعتبر الفساد عائقا كبيرا في وجه تحقيق هدف انهاء الفقر المدقع في عام 2030 ورفع نسبة المشاركة الاقتصادية بنسبة 40 بالمئة من السكان في الدول النامية.

بدوره اعتبر رئيس قسم مكافحة الفساد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باتريك مولات ان مكافحة الفساد اصبحت ظاهرة عالمية لان الفساد يشكل عائقا امام الاقتصاد والتنمية على كل المستويات كما انه يهدد الامن والسلام في العالم.

واشار الى ان المنظمة تسعى لوضع السياسات والاجراءات التي تحد من الفساد مشيرا الى جهودها في الوصول الى اتفاقية مكافحة الرشوة وهي معاهدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تهدف الى الحد من الفساد في الدول النامية عن طريق تشجيع العقوبات ضد الرشاوي في المعاملات التجارية الدولية التي تقوم بها الشركات العاملة في البلدان الأعضاء في الاتفاقية.

ورأى مولات ان هناك تحديات تواجه جهود مكافحة الفساد تتمثل بالحاجة الى اطار قانوني قوي لمكافحته وضرورة الانفاذ في تطبيق القانون وضرورة التعاون بين هيئات مكافحة الفساد ووحدات الاخبار المالي على المستويين الدولي والمحلي.

من جهته قال رئيس شبكة تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في العراق الدكتور حسن الياسري ان الفساد يؤدي الى تردي مستوى الخدمات المقدمة للمواطن ويعرقل التنمية وفرص الاستثمار وان اخطر ما فيه اضعاف ثقة المواطن بدولته مشددا على ضرورة مواجهة الفساد بالعمل لا بالشعار.

واشار الى اهمية اعادة النظر بالمنظومة التشريعية في الدول العربية والبحث في تدعيم الاجهزة الرقابية المعنية والى تحصين المجتمع من الوقوع في شراك الفساد. ولفت الياسري الى ان للفساد صورا متعددة منها السياسي والإداري والمالي والمجتمعي الامر الذي يفرض تحديد ماهيته واستخدام اليات متعددة بحسب صوره.

وشدد على ضرورة التركيز على الجوانب الوقائية قبل الوقوع في الفساد مشيرا الى اهمية انشاء تحالف عربي لمناهضة الفساد لما للتعاون وتبادل الخبرات من دور كبير في جهود مكافحة الفساد.

بدورها تطرقت رئيس مجموعة (اغمونت) لوحدات الاخبار المالي هاني فاربيك كاسترز الى دور المجموعة وعملها وفقا لتوصيات مجموعة العمل المالي الدولي (فاتف) والتي تجمع جهود القطاعين العام والخاص لتبادل الخبرات والمعلومات في اطار مكافحة الفساد.

كما اكدت فاربيك كاسترز ضرورة التعاون الوثيق بين الدول كافة لمكافحة الفساد مشيدة بالملتقى العربي الذي يصب في هذا الاطار.

من جانبه اشاد المنسق الخاص للامم المتحدة في لبنان فيليب لازاريني باجتماع هيئات مكافحة الفساد ووحدات الاخبار المالي في الدول العربية والذي يعقد للمرة الاولى في ظل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المنطقة العربية.

وقال لازاريني ان مخاطر الفساد تتخطى الكلفة المالية لانها تؤثر في حياة الافراد ومؤسساتهم لافتا الى ان تأثير الفساد يصبح اكبر مع تراجع الخدمات المقدمة للمواطنين ويسهم في تقويض البنى التحتية ويهدد احيانا السلامة العامة ويخلق انعدام المساواة والأمان لدى المواطنين.

ولفت الى ان الدراسات تشير الى وجود ترابط بين الفساد وتراجع النمو الاقتصادي إذ ان كلفة القيام بالأعمال ترتفع في الدول التي تشهد فسادا بنسبة 10 بالمئة عن الكلفة في الدول التي تشهد اقل فسادا مؤكدا ان مكافحة الفساد شرط للقضاء على الفقر.

وتنظم الملتقى هيئة التحقيق الخاصة وهي وحدة الاخبار المالي اللبنانية بالشراكة مع كل من «مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا» (مينافاتف) و«الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» وبدعم من الامم المتحدة و«منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» و«مجموعة اغمونت لوحدات الاخبار المالي».

ويأتي الملتقى ضمن فعاليات مجموعة (مينافاتف) التي تعقد اجتماعاتها في بيروت برئاسة لبنان ويكتسب اهمية خاصة كونه يناقش سبل تطوير التعاون المحلي والدولي بين وحدات الاخبار المالي والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد الى جانب اليات التعاون مع السلطات والاجهزة الحكومية المختصة. وتتناول جلسات الملتقى الأطر القانونية والمعايير الدولية والوطنية وافضل الممارسات لمكافحة الفساد وتسهيل التعاون المحلي والعابر للحدود بين السلطات والأطراف المعنية. كما سيتم استعراض نظم الرصد والابلاغ عن جرائم الفساد بالإضافة الى التعرض للنطاق العملي والتشغيلي وتتمحور حول اطر التعاون بين هيئات مكافحة الفساد ووحدات الاخبار المالي لتعزيز مساهمتها المشتركة في مكافحة الفساد.

وتشارك دولة الكويت في الملتقى بممثلين عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ووزارات الخارجية والداخلية والتجارة والصناعة والمالية والشؤون الاجتماعية والعمل والبنك المركزي والهيئة العامة لمكافحة الفساد ووحدة التحريات المالية والادارة العامة للجمارك.

محمد بوزير

مؤشرات البورصة تكتسي باللون الأخضر

ارتفاع جماعي للمؤشرات

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملات هذا الأسبوع أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 3,3 نقطة ليبلغ مستوى 4800,6 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,07 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 59,5 مليون سهم تمت من خلال 3013 صفقة نقدية بقيمة تسعة ملايين دينار كويتي (نحو 27,9 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 15,1 نقطة ليصل إلى مستوى 4815,5 نقطة وبنسبة انخفاض 0,31 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 42,16 مليون سهم تمت عبر 1717 صفقة نقدية بقيمة 2,6 مليون دينار (نحو 8,5 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 13,4 نقطة ليصل إلى مستوى 4791,8 نقطة بنسبة ارتفاع 0,28 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 17,3 مليون سهم تمت عبر 1296 صفقة بقيمة 6,4 مليون دينار (نحو 21,12 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من (المجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية) بشأن المعلومات الشهرية عن صندوق المجموعة العقاري الأول علاوة على إعلان شركة (العقارات المتحدة) بشأن الاجتماع الأول لهيئة حملة سنداتها بقيمة 60 مليون دينار (نحو 198 مليون دولار) يوم الخميس المقبل.

كما تابع هؤلاء إفصاحا من شركة (كامكو للاستثمار) بشأن تصنيفها الائتماني علاوة على تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لشركة (إدارة الأملاك العقارية) و(ريم) وكذلك إفصاح معلومات جوهرية عن استقالة رئيس المجموعة المصرفية للشركات في (بنك وربة).

واهتم بعض المتعاملين بإعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل علاوة على تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم لشركات (الأمان للاستثمار) و(أسمنت بورتلاند كويت) و(مبرد).

وكانت شركات (أهلي متحد) و(جي إف أتش) و(ميزان) و(الدولي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (أهلي متحد) و(بيتك) و(وطني) و(صناعات) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (بنك بوبيان) و(المباني) و(بوبيان ب) و(مشاريع).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 60 شركة وانخفاض أسهم 34 أخرى في حين كانت هناك 19 شركة ثابتة من إجمالي 113 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة (بورصة الكويت) حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«كافكو» تنال جائزة التميز في إدارة الموارد البشرية للشرق الأوسط

أعلنت الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) نيلها المركز الأول بجائزة التميز في إدارة الموارد البشرية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2018 في فئة افضل مبادرة لتطوير العمالة الوطنية.

وقال المدير العام للشركة عبدالله الدعيجاني في بيان صحفي للشركة إنه تم الإعلان عن فوز الشركة في حفل توزيع الجوائز في إمارة دبي ضمن فعاليات المؤتمر السنوي الثالث عشر للموارد الذي يعد أحد أبرز المؤتمرات السنوية في مجال الموارد البشرية.

وأوضح الدعيجاني أن مستشار الموارد البشرية في الشركة طارق علي تسلم الجائزة بمشاركة كل من مراقب أول المشتريات والعقود يوسف الخلف ومراقب أول للموارد البشرية مشاعل الحوطي.

وأكد أن الشركة ترشحت للجائزة من خلال برنامجها التدريبي لإدارة وتأهيل المواهب لشغل المناصب القيادية المستقبلية إذ تم اختيار الشركات الحائزة المراكز الثلاثة الأولى من بين عدة شركات إقليمية رائدة قدمت ترشيحاتها لهذه الجائزة وتم تقييم جميع الترشيحات من لجنة تضم نخبة من خبراء إقليميين وعالميين في مجال الموارد البشرية.

وذكر أن هذا الإنجاز يأتي نتيجة وثمرة الجهود المتميزة لفريق الموارد البشرية في الشركة بالرغم من صغر حجم الشركة والموارد البشرية المحدودة وهو يضاف إلى الإنجازات المتواصلة للشركة وحصولها على عدة جوائز على المستوى الإقليمي والعالمي خلال السنوات المنصرمة.

وأسست الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) عام 1963 وهي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية وتنفرد بنشاط تزويد الطائرات بالوقود في دولة الكويت كما تقوم بكل الخدمات المتعلقة بتزويد الطائرات بالوقود لجميع الطائرات العاملة على أرض مطار الكويت الدولي.

عبدالله الدعيجاني

«مشروعات الشراكة»: مجلس الوزراء يوافق على ترسية مشروعي «أم الهيمان» و«كبد»

أعلنت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية موافقة مجلس الوزراء على ترسية مشروع توسعة وتنفيذ محطة أم الهيمان والأعمال المكملة لها ومشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة - موقع (كبد).

وقالت الهيئة في بيان صحفي إن "قرار مجلس الوزراء التي تم يوم الاثنين الماضي يأتي حسما للخلاف بينها وبين ديوان المحاسبة حول ترسية المشروعين".

وأوضحت أن الخطوات التي تلي موافقة مجلس الوزراء ستتمثل في المضي قدما بإجراءات الترسية وفقا للقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص إذ ستقوم الهيئة بالتعاون مع الجهة العامة المعنية بمشروع أم الهيمان وهي وزارة الأشغال العامة والجهة العامة المعنية بمشروع كبد وهي بلدية الكويت بإعداد تقرير متكامل عن كل من المشروعين ورفع التوصية للجنة العليا لاعتماد المستثمر الفائز.

وأضافت أنه بعد موافقة اللجنة العليا على التوصية الخاصة باعتماد المستثمر الفائز لكلا المشروعين تتم دعوة المستثمر الفائز لتوقيع وثيقة الالتزام مع الجهة العامة والهيئة والذي بدوره سيقوم بتأسيس شركة التحالف بعد التوقيع على وثيقة الالتزام.

وذكرت الهيئة أنها ستتولى تأسيس شركة مساهمة عامة لمشروع الشراكة يتملك المستثمر الفائز فيها من خلال شركة التحالف الأسهم المخصصة للقطاع الخاص في الشركة المساهمة العامة نسبة 40 في المئة.

وبينت أن الجهات العامة سوف تساهم بالنسبة المقررة لها في رأس المال وهي 10 في المئة وتكتتب الهيئة بالنسبة المخصصة للمواطنين والبالغة 50 في المئة من رأس المال لحين وصول المشروع إلى مرحلة التشغيل التجاري ثم تتم دعوة المواطنين لسداد قيمة هذه الأسهم.

وأكدت الهيئة أنها الجهة المسؤولة عن إبلاغ الجهة العامة المختصة بتأسيس الشركة المساهمة العامة ثم تحديد تاريخ توقيع وثيقة عقد الشراكة ودعوة شركة المشروع للتوقيع عليه.

وقالت إنها تسعى جاهدة إلى تفعيل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الهدف الذي تسعى إليه الكويت لتصبح مركزا اقتصاديا متميزا من خلال تنفيذ مشاريع ضخمة تعود بالفائدة على الدولة والمستثمر والمواطن وجذب الاستثمار الخاص المباشر وتطوير إدارة المرافق الأساسية وفتح المجال للمواطنين لتوفير مدخراتهم في رؤوس أموال الشركات المؤسسة لتملك وإدارة هذه المرافق.

وأكدت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن هذين المشروعين يشكلان تطورا نوعيا في تحسين البيئة وتطوير إدارة المخلفات الصلبة والسائلة.

ويهدف مشروع توسعة وتنفيذ تطوير معالجة مياه الصرف الصحي في منطقة أم الهيمان إلى تلبية الحاجة الملحة لتوسيع الطاقة الاستيعابية لمعالجة مياه الصرف الصحي الموجودة حاليا في المنطقة الجنوبية من دولة الكويت.

ويلبي المشروع أيضا الحاجة لتوسيع شبكات نقل وتوزيع مياه الصرف الصحي المتدفقة من محطة الصرف الصحي وتعالج لاستخدامها في ري المساحات الخضراء والمناطق الزراعية وخدمة النمو السكاني المرتقب لدولة الكويت وتخفيف التأثيرات السلبية على البيئة.

أما مشروع كبد فيندرج ضمن خطة التنمية لدولة الكويت إذ يعد من أهم مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين نظام معالجة النفايات البلدية الصلبة في الدولة وما يترتب عليه من تطور في الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وذلك باستخدام تكنولوجيا حرق النفايات وتحويلها إلى طاقة كهربائية.

«التجارة»: خطة متكاملة لمراقبة الأسواق المركزية في رمضان

أكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة الكويتية عيد الرشيدي أن قطاع الرقابة بالوزارة وضع خطة متكاملة لمراقبة التنزيلات والعروض الخاصة في الأسواق المركزية خلال شهر رمضان المبارك.

وقال الرشيدي في تصريح للصحفيين عقب افتتاحه معرض الغذاء والأواني الرمضاني الذي تنظمه وتقيمه شركة معرض الكويت الدولي إن المعرض أصبح سوقا متخصصا يتسابق إليه الجميع كل عام قبيل حلول شهر رمضان المبارك.

وأضاف أن مفتشي قطاع الرقابة سيكونون موجودين خلال فترة إقامة المعرض لرصد أي مخالفات وذلك بالتعاون مع إدارة المعرض.

وأوضح أن المعرض حدث مميز يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين كما يفسح المجال للتنافس بين الشركات لتوفير أفضل العروض آملا أن تحقق الشركات المشاركة في المعرض أهدافها المرجوة.

من جانبه قال مدير المعرض عماد الهارون إن المعرض يعد حدثا مميزا في الكويت لناحية توقيته ونوعيته ويأتي تنظيمه إيمانا من شركة معرض الكويت الدولي بأهمية هذا القطاع لاسيما أنه من القطاعات الاقتصادية المهمة في البلاد.

وأضاف الهارون أن المعرض يعد واحدا من أهم وأكبر الفعاليات في مجال المعارض الاستهلاكية التي تشهدها الكويت قبيل حلول شهر رمضان المبارك.

يذكر أن معرض الغذاء والأواني الرمضاني تقيمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي ويستمر 13 يوما بمشاركة أكثر من 250 شركة متخصصة في مجال الغذاء.